

الملف

داود رمال
aborami20@hotmail.comالنزوح السوري خطر حضاري وكياني على الشعبين
تقاعس دولي وتداعيات مدمرة على القطاعات الأساسية

يقيم في لبنان اليوم نحو 8 ملايين نسمة، لكن نصفهم من غير اللبنانيين، حيث بات مخيما كبيرا يضم النازحين السوريين وعددهم يزيد عن 2,050,000 نسمة (يشمل المسجلين وغير المسجلين بطرق غير شرعية)، الى اللاجئين الفلسطينيين وعددهم نحو 500 الف لاجئ (مع اللاجئين من سوريا)، والعراقيين، وغيرهم من العمال العرب والاجانب



كذلك هناك عشرات الالاف من عديمي الجنسية ومكتومي القيد والاطفال من امهات لبنانيات من دون جنسية (حوالي 300 الف)، وهذا ما يجعل عدد الموجودين غير اللبنانيين في لبنان يتراوح بين 3 ملايين و700 الف و4 ملايين عربي واجنبي.

ارقام مخيفة، فقد لبنان على اثرها القدرة على الاستيعاب. ففي مقاربة لتوزيع المحليات وتجمعات النازحين في القرى والمدن، تبدو الخرائط مخيفة من حيث انتشار المخيمات، ثم نشوء وتمدد عشوائيات ومحليات جديدة كانت تنمو كالفطر وتتوسع طوال السنوات الـ 12 الماضية، بينما لا يملك لبنان عنها بيانات مفصلة توضح ارقامها من منظار توزيع الطوائف، اضافة الى استقرار البيئة وتأثيرها في التوازن الطائفي القائم والتغيير الديموغرافي المتسارع في بعض المناطق، بحيث يخشى ان تتحول الى قنابل متفجرة تهدد الامن والاستقرار، وذلك نتيجة تدهور معيشة النازحين السوريين بسبب تفاقم حجم الفقر من جهة، (96% من اسر النازحين هي تحت خط الفقر)، وتراجع حجم المساعدات من جهة اخرى. كذلك تزايد مسلسل الجرائم وشبكات الاتجار بالبشر والتهريب في البر والبحر عبر قوارب الموت، بحيث ان التركيبة السكانية الحالية تشكل مجتمعا ضعيفا وبيئة قابلة للانفجار.

سجل منذ بداية الازمة السورية في اذار من العام 2011، تدفق اعداد كبيرة من النازحين السوريين والفلسطينيين من الاراضي السورية الى لبنان، بحيث زادت الارقام بشكل كبير جدا لتصل الى مليوني نازح في ذروة الازمة وتحديدًا خلال العام 2014، توزعوا على مختلف المناطق اللبنانية بطريقة عشوائية، وذلك وفقا للاحصاءات الميدانية التي اجريت في ذلك الحين.

قامت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR منذ بداية الازمة السورية بتخصيص مساعدات انسانية لكل من لبنان، سوريا والبلدان المجاورة، الا ان هذه المساعدات تضاعفت بشكل تدريجي بفعل سوء الادارة وفقدان المواد والمساعدات المخصصة للنازحين، من دون اغفال العوامل السياسية بفعل التطورات الميدانية في المعارك السورية والتبدلات الحاصلة في المواقف السياسية على المستويين الاقليمي والدولي.

اظهرت الاحصاءات الرسمية الصادرة عن مفوضية اللاجئين UNHCR تفاوتًا في ارقام النازحين، فالارقام المسجلة لديها (Registered)، بلغت 805 الاف نازح سوري، يضاف اليهم ما يقارب 700 الف نازح "مَدَوْنين" (Recorded)، خارج السجلات الرسمية للمفوضية. اما تقديرات الاجهزة الرسمية المختصة في لبنان، فاظهرت ان العدد يزيد عن مليونين وخمسين الف نازح سوري يتواجدون على مختلف الاراضي اللبنانية، (ارقام المفوضية، الذين لديهم اقامات، الذين دخلوا بطرق غير شرعية، الذين يخالفون نظام الإقامة).

ارخى النزوح السوري بثقله على لبنان الذي واجه ازمة غير مسبوقة من جراء تدفق النازحين باعداد هائلة الى اراضيه، خصوصا وان النزوح المشار اليه ترافق مع تداعيات طائفية، مذهبية وسياسية، الى جانب تداعيات اكثر خطرا تتعلق بالامن والاقتصاد والتعليم والصحة والتي كان اخرها جائحة كورونا، وبالتالي احدث هذا النزوح تداعيات سلبية على مجمل القطاعات في لبنان، وذلك وفقا لما يلي:

ولاسيما في المنطقة الشمالية.

- تعاطي المخدرات وترويجها وانتشار ظاهرة التسول لدى النازحين.
- ممارسة اعمال الدعارة وتسهيلها، باعداد كبيرة في اوساط الفتيات النازحات، بسبب الوضع الاقتصادي الذي يعاني منه النازحون.
- انتشار البطالة في صفوف المواطنين اللبنانيين بسبب المنافسة والمزاحمة في فرص العمل من النازحين.
- تفشي الظاهرة العنيفة داخل الاسر النازحة، من خلال قيام رب العائلة بممارسة العنف على افراد اسرته لعدم قدرته على اداء دوره كعميل رئيسي لها.
- لجوء النازحين الى عدم ادخال اولادهم الذكور الى المدارس لتلقي علومهم والحاقهم بالمهن الحرة، الامر الذي يتسبب بفوضى في سوق العمل، ومنافسة يد العمل اللبنانية.
- ارتفاع نسبة الولادات بين السوريين التي وصلت الى 40% من مجموع الولادات في لبنان، وهذا الرقم الى تزايد في السنوات المقبلة، قد يتخطى الولادات اللبنانية في حال استمر النازحون السوريون في لبنان.
- عدم تسجيل الولادات سيؤدي مستقبلا الى محاولة تسجيلهم ضمن فئات مكتومي القيد.
- تسجيل افراد العائلات النازحة في المدارس والجامعات والتسبب بفائض في اعداد الطلاب، وبالتالي زيادة الاقساط المدرسية وعدم تمكن الطالب اللبناني من تحصيل علومه بشكل جيد.
- اشغال النازحين لعدد من المدارس والتسبب باضرار مادية جسيمة داخلها، الامر الذي قد اثر سلبا على الاعوام الدراسية طيلة الازمة السورية.
- ثانيا، على الصعيد الامني:
- تزايد الحوادث والاشكالات الامنية وارتفاع

معدلات الجريمة (سلب، تعدد، قتل، خطف، اغتصاب، تحرش جنسي...).

- قيام جماعات وجمعيات دولية ومحلية تحت ستار حقوق الانسان ومنظمات مشبوهة، بتجنيد واستقطاب عدد من الشبان النازحين (من السوريين والفلسطينيين)، في صفوفها لاستخدامهم في اعمال امنية داخل لبنان وسوريا.
- تشكيل تجمعات النازحين السوريين لبيئات حاضنة لعناصر متطرفة دخلت لبنان على انها ضمن العائلات النازحة، قد تشكل خلايا امنية تستثمر في اعمال ارهابية.
- دخول بعض الفلسطينيين اللاجئين في سوريا الى المخيمات الفلسطينية في لبنان.
- ثالثا، على الصعيد الصحي:
- تفشي الامراض والابوة في اوساط النازحين.
- انعدام النظافة الصحية في صفوف النازحين لعدم توفير المقومات المعيشية والخدماتية (مياه، صرف صحي...).
- زيادة الطلب على الادوية على اختلاف انواعها، وعدم توافرها لدى وزارة الصحة، وتقصير المنظمات غير الحكومية في تأمينها.
- زيادة الضغط على المستشفيات، لعدم توافر الاسرة لهم، وعدم التزام المنظمات والجمعيات التي تعنى بتقديم المساعدات للنازحين بدفع فواتير هذه المستشفيات.

رابعاً، على الصعيد الاقتصادي:

- زيادة اسعار السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية وارتفاع بدلات الاجار.
- قيام عدد كبير من النازحين بفتح محال تجارية من دون ترخيص.
- تعرض النازحين لعمليات ابتزاز وسرقة القسائم الشرائية والحصص الغذائية المقدمة لهم من جمعيات ومنظمات خارجية، مما ادى الى احجام عدد من الدول عن توفير هذه المساعدات بالشكل المطلوب.
- عدم قدرة السوق المحلية على تلبية حاجات المواطنين بسبب زيادة الطلب على المواد الغذائية والضغط على البنية التحتية اللبنانية، من كهرباء ومياه وصرف صحي، بسبب الكثافة السكانية الناتجة من النزوح.
- لوحظ بازاء ما تقدم، انه ومع انقضاء ما يزيد عن

12 سنة من عمر الازمة السورية، وتزايد اعداد السوريين في لبنان بشكل كبير ليشكلوا ما يقارب اكثر من ثلث مجموع سكانه، مع ما يحمل ذلك من انعكاسات واعباء ادت الى دخول لبنان في منعطفات خطيرة ومراحل حرجة، فان ازمة وباء كورونا والازمة السياسية المالية والاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ 2019/10/17، قد دفعا بالوضع الاقتصادي والمالي اللبناني لتشهد تدهورا غير مسبوق ادى الى انهيار سعر صرف العملة الوطنية امام الدولار الاميركي، وبالتالي حصول تضخم كبير في المستوى العام للاسعار، مما انعكس على حياة ومعيشة المواطن اللبناني وارتفاع نسبة الفقر داخل المجتمع الى ما يزيد عن 60 في المئة، من دون اغفال حجم المخاطر التي يشكها النزوح على الواقع الاجتماعي والترابي المتفاقم اصلا مع وجود اكثر من 200 الف طفل سوري يتابعون دراستهم في المدارس الرسمية في لبنان.

كما ان النازح السوري وبفعل الازمات التي يعيشها لبنان، بات يعيش واقعا مأساويا نتيجة تراجع حركة الاعمال والحركة التجارية وارتفاع اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية، الى جانب تأخر منظمة UNHCR عن مواكبة الوضع وتراجع تقديماتها بشكل كبير، وادعاء القيمين عليها بأن المساعدات الدولية للمنظمة قد

ازمة النزوح السوري دفعت
بالوضع الاقتصادي والمالي
الى تدهور غير مسبوق

ازمة النزوح السوري دفعت
بالوضع الاقتصادي والمالي
الى تدهور غير مسبوق

ازمة النزوح السوري دفعت
بالوضع الاقتصادي والمالي
الى تدهور غير مسبوق

تعلن المديرية العامة للأمن العام تصميمها المثابرة حتى النهاية.



والتي كانت تقدر عام 2017 بنحو 4.63 مليارات دولار، والى مواصلة توفير الحماية والمساعدة الاساسية للاجئين والمخيمات المعنية، الا ان المساعدات التي تلقتها الامم المتحدة لم تتجاوز 433 مليون دولار، اي بنسبة 9 في المئة من المبلغ المطلوب، مما اثر سلبا على قيام الامم المتحدة بتقديم المساعدة الى الدول المضيفة التي بدورها اخلت بالقيام بواجباتها، وادى الى تفاقم العجز المالي فيها.

بعد مضي اكثر من 12 سنة على الازمة السورية، يمكن اعتبار النزوح السوري قد اصبح قضية دولية، وبالتالي لا يمكن ان يتحمل لبنان مزيدا من الاعباء في ظل الازمة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، التي باتت تهدد الكيان اللبناني برمته، خصوصا وان كلفة النزوح قد كلف لبنان عام حتى عام 2015 حوالي 20 مليار دولار وفق وزارة المال، وقدرت في العام 2020 بنحو 40 مليار دولار. لكن حاليا، فان الخسائر تضاعفت، ناهيك عن الخطر الديموغرافي الذي يهدد هوية لبنان الدولة والشعب والكيان، فيما النزوح السوري صار يشكل خطرا حضاريا وكيانيا على الشعبين اللبناني والسوري.

انخفضت كثيرا، من دون اغفال عدم وضع اي تصور وحلول وبرامج تنهي ازمة النزوح السوري في لبنان والبلدان المجاورة لسوريا، وربط ذلك بالحل السياسي الشامل للازمة السورية، الامر الذي يبقي الباب مفتوحا على ازمات كبيرة وعلى المستويات.

في هذا السياق، يسجل للمديرية العامة للامن العام انها ساهمت في خفض اعداد النازحين السوريين والفلسطينيين القادمين من سوريا الى لبنان، من خلال الاجراءات التي قامت بها على الحدود البرية لتسهيل عودة امنة للسوريين الراغبين شخصا في العودة، كما ان تنظيم حملات العودة الطوعية التي انطلقت اعتبارا من 30 تشرين الثاني 2017، ساهمت ايضا في خفض هذا العدد.

لا بد ايضا من الاشارة الى ان المجتمع الدولي لا يقدم ما هو كاف لتلبية الاحتياجات الناجمة عن ازمة النزوح، خصوصا وان معدل ما يحصل عليه النازح السوري في لبنان يقدر بحوالي الف دولار اميركي سنويا مقابل 20 الى 30 الف يورو يحصل عليها اللاجئ السوري في المانيا سنويا. كما ان ازمة النزوح تزداد تفاقمها مع تراجع قيمة